القواعد الأصولية لضبط الاختلاف في فهم النص القرآني

أ.د . عبدالمحسن بن محمد الريس

السعودية

الحمد لله الذي بيده الخير كله، وإليه يرجع الأمر كله، أحمده على جزيل عطائه وعظيم أفضاله، والصلاة والسلام على أفضل أنبيائه ورسله وعلى آله وصحابته أجمعين.

أما بعد:

فإن العلم شرف ونور، ومصدر الفضائل وينبوعها، والجهل شر وظلمة، ومكمن الرذائل وبؤرتها، وإن من أعظم العلوم علم أصول الفقه؛ الذي يقرب معاني الشرع إلى أفهام الناس، ويجلّي الأحكام الشرعية لهم، ليعملوا بما شُرع دون ما ابُتدع، ويبين المصالح التي قصد إليها الشرع الحكيم، وأشار إليها القرآن، وصرّحت أو أومأت إليها السنة المطهرة .

وحيث قد وجدت مناهج جديدة تدعوا إلى الواقعية في فهم النص الشرعي، وهي جزء من الدعوة إلى تجديد علم أصول الفقه، والداعون لهذا المنهج منهم من ينطلق من مفاهيم صحيحة للتجديد، ويحمل هماً حقيقياً للدفاع

عن الدين، وإثبات شموله لكل عصر ومصر، وأن سعادة البشرية كامنة في الاهتداء بهديه، وأن المنهج الواقعي كفيل بالإجابة على إشكاليات المرحلة الراهنة في حياة الأمة الإسلامية، إلا أن في برنامجه قصوراً في ناحية، وتجاوزاً في ناحية أخرى، فهو يؤدي من - الناحية العملية – إلى تفريغ النصوص من دلالتها، وإعطاء العقل السلطة الأعلى في فهم النص، بعيداً عن دلالته اللغوية ومعانيه الظاهرة، مما جعل البحث في منهجها ونقده نقداً علمياً أمراً ضرورياً وملحاً .

ومنهم من يهدف إلى إبعاد هذا الدين عن ميدان التشريع، دون اعتماد برنامج الهجوم المباشر عليه، واستعداء أبنائه، بل باعتماد منهج التجديد فيه، بدعوى مسايرة الحياة والهيمنة عليها، ليسهل وضع تشريعات جديدة تتلاءم ومعطيات العصر، التي هي في الحقيقة معطيات غربية فكراً وسلوكاً .

وقد قامت بعض الجهود المباركة لتجلية تلك المناهج ونقدها نقداً علمياً، ولا يزال الميدان بحاجة للمزيد، وإن هذا الملتقى هو أحد تلك الجهود المباركة، حيث تنظمه كلية أصول الدين بجامعة الأمير : عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة بالجزائر بعنوان : " فهم القرآن : بين النص والواقع".

وقد رغبت المساهمة في تجلية هذا المنهج وتمحيصه، فأعددت هذا البحث المتواضع، وجعلته بعنوان : **" القواعد الأصولية لضبط الاختلاف في فهم النص القرآني "**

وقسمته إلى هذه المقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة .

أما المقدمة فاشتملت على مدخل للموضوع، وخطة البحث .

التمهيد: أهمية النص في العلوم الشرعية .

الفصل الأول: فهم النص بين المدلول اللغوي والواقع؛ وتحته خمسة مباحث.

المبحث الأول: علاقة فهم النص القرآني بأصول الفقه.

المبحث الثاني: دعوى التجديد في فهم الدين .

المبحث الثالث: تعليلات القائلين بضرورة تأويل النص الشرعي ضمن الواقع.

المبحث الرابع : مناقشة تعليلات القائلين بضرورة تأويل النص الشرعي ضمن الواقع .

المبحث الخامس : طبقات الاجتهاد في فهم النص .

الفصل الثاني : قواعد الفهم الآمن للنص القرآني ؛ وتحته ثمانية مباحث .

المبحث الأول : قاعدة : معرفة بيئة النزول .

المبحث الثاني : قاعدة : معرفة أسباب النزول .

المبحث الثالث : قاعدة : معرفة الناسخ والمنسوخ .

المبحث الرابع : قاعدة : معرفة المحكم والمتشابه .

المبحث الخامس : قاعدة : معرفة معهود الخطاب القرآني .

المبحث السادس : قاعدة : معرفة قواعد اللغة العربية .

المبحث السابع : قاعدة : فهم حقائق الألفاظ المفردة .

المبحث الثامن : قاعدة : معرفة علم أحوال البشر .

الخاتمة : خلاصة البحث وأهم نتائجه .

هذا وأسأل الله تبارك وتعالى أن ينفع به، ويجعله لبنة في البناء المعرفي لنشـر الفهم الصحيح للدين، إنه ولي ذلك والقادر عليه .

التمهيد : أهمية النص في العلوم الشرعية

لا يخفى على أحد أهمية النص القرآني والشرعي عامة ومكانته، حيث إنه يمثل المنطلق والقاعدة للمسلم في تعامله مع ربه وذاته والناس والكون كله، فالأصل أن المسلم متعبد في هذا الكون بعمارة الدنيا والعمل

بالدين وفق المنهج الرباني والهدي النبوي، ومعرفة هذا المنهج لا تتم إلا عن طريق فهم النص الشرعي، الذي يبين ماذا أراد الله من الناس ، والسلوك فرع التصور، وإذا صح الإدراك كان خطوة على طريق التنفيذ والتعامل .

ونظراً لأهمية النص الشرعي في فضاء الثقافة الإسلامية فإن كثيراً من المشتغلين بمناهج تحليل الخطاب من الباحثين والدارسين اختاروا وصف الثقافة الإسلامية بأنها ثقافة نص، وهذا الوصف يعود إلى أن الثقافة الإسلامية قامت في أصولها الأولى على نص تأسيسي هو القرآن الكريم .

ولما كانت النصوص تتبوء هذه المكانة العظيمة، فإن العلماء قد بذلوا قصارى جهدهم في فهمها وتدبرها، واستنباط الأحكام منها، واستخراج دررها وكنوزها، وذلك تلبية لحاجة المسلمين ونزولاً عند قول الله تبارك وتعالى : (كتاب أنزلناه مبارك ليدبروا آياته وليتذكر أولوا الألباب) [1]

واستجابة لتوجيهه سبحانه وتعالى : (ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان إلا قليلا) [2] هذا ولم يكن فهم العلماء لهذه النصوص، ولا استنباطهم منها عشوائياً ولا مزاجياً، إنما كان مضبوطاً ومحكوماً بقواعد وأسس تشكل في مجموعها علم أصول الفقه الذي يعتبر من أجل العلوم وأعظمها نفعاً.

ولا بد من وجود ضوابط وآليات محدّدة لفهم النص الشرعي للوصول إلى هذا الهدف الأسمى ؛ وهو معرفة مراد الله تعالى والعمل به، ولقد بذل أسلافنا من الفقهاء والأصوليين جهوداً كبيرة في وضع مناهج وضوابط للفهم والاستنباط، وما قدمه علم أصول الفقه فاق ما قدمته النظم المعرفية الأخرى

---

[1] - الآية 29 من سورة " ص "

[2] - الآية 83 من سورة النساء

التي اشتركت في محاولة خدمة النص، حيث استطاع أن يضع نظرية متكاملة في تفسير النص وتأويله، فهو علم يؤسس منهج الاستنباط، ويقوِّم عملية الاجتهاد على قانون علمي صارم، ولا يتيسر الاستنباط إلا بفهم النص وفق ضوابط اللغة العربية، ومناهجها في التعبير والبيان، بحيث لا تظهر ثمرة الاستدلال إلا بفهم النص.

ذلك أن موضوع علم أصول الفقه هو الاستنباط والاستدلال، واستظهار دلالة الخطاب، وهذا لا يتأتى إلا بفهم النص الشرعي فهماً سليماً تقره ضوابط اللغة العربية، وأساليبها في التعبير والأداء .

وهذا ما جعل مصنفات علم أصول الفقه مثقلة بالمباحث اللغوية والبلاغية، وهذه المباحث هدفها فهم النص القرآني منسجماً مع طبيعة اللغة العربية التي نزل القرآن بها، ومعهودها في التخاطب، ومنطقها في البيان .

فحقيقة علم أصول الفقه أنه آلة لفهم العلوم الشرعية الفهم الصحيح، فمن لم يتعلمه لم يعتد بنظره في العلوم الشرعية ولا يعتد بفهمه لها، فهو موضوع لبيان الطرق الصحيحة لفهم هذه العلوم، وضبط هذا الفهم .

ولما أقاموا هذا العلم خادماً للعلوم وآلة للفهم الصحيح أدخلوا فيه علوم العربية فهي من أهم علوم آلة الفهم، فإن أغلب علم أصول الفقه مستمد منها، وبالجملة فعلم أصول الفقه يهدف لشيئين أساسيين ؛ الأول : فهم النصوص فهماً صحيحاً واستنباط الحكم منها، الثاني : إقامة الحجج على صحة أدلة استنباط الأحكام .

إن الاختلاف في قواعد استظهار المراد من النص أدى إلى تحميل النص القرآني الكريم فهوماً مختلفة، وإن وجود قواعد تضبط عملية استنطاق النص الشرعي، وتؤدي إلى حصول التفاهم بين المتخاطبين أمر ضروري يحقق مصالح مشتركة لسائر أفراد الأمة، ومن تلك القواعد أصول التخاطب التي عرّفها

الأصوليون وقدموا لها صياغة نظرية تأصيلية في كتبهم ؛ كالقول بأن الأصل هو الاستصحاب والبراءة، وأن اللفظ يحمل على المعنى ما أمكن ذلك ؛ فإعمال الكلام أولى من إهماله، وأن الأصل في الكلام الحقيقة، والأصل عدم الاشتراك والإجمال، و الأصل الترتيب في كل ما جاء مرتباً، وغيرها .

الفصل الأول: فهم النص بين المدلول اللغوي والواقع ؛ وتحته خمسة مباحث :

المبحث الأول: علاقة فهم النص بأصول الفقه

علم أصول الفقه يقوم في أغلب أمره على قواعد الأحكام الناشئة عن الألفاظ العربية خاصة، فهو علم أدلة الفقه، وأدلة الفقه إنما هي الكتاب والسنة، والكتاب نزل بلغة العرب، والنبي صلى الله عليه وسلم تحدث بلغة العرب، والله عز وجل شرع الشرائع وأراد تبيينها للناس، فأنزل الكتب وكانت باللغة التي يتحدثها القوم المرسل إليهم، وأرسل الرسل وكانوا يتحدثون اللغة التي يتحدثها القوم المرسل إليهم قال الله تبارك وتعالى : (وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم)[1] فإذا لم يكن الناظر فيهما عالماً بلغة العرب وأحوالها، محيطاً بأسرارها ومقاصدها تعذّر عليه النظر السليم فيهما، ولذا صار تعلم العربية شرطاً لبلوغ رتبة الاجتهاد .

ومما لاشك فيه أن اللغة العربية هي مما استمد منه علم أصول الفقه، قال أبو حامد الغزالي - رحمه الله عن مبحث الألفاظ - : " إنه عمدة أصول الفقه " [2] وقال البهاء السبكي – رحمه الله - : " إن معظم أصول الفقه من علم اللغة والنحو " [3] وهذه اللغة فيها من الأسرار والمعاني العظيمة

---

[1] - الآية 4 من سورة إبراهيم .

[2] - المستصفى 2/2 .

[3] - عروس الأفراح 51/1

ما يشـــق إدراكه وتصوره على الدارسين والباحثين، و لابد من معرفة أســـرارها ومعانيها حتى نفهم هذا الدين.

ولأجل هذه المكانة التي يحتلها علم العربية اتفقت كلمة الأصوليين على أنه أحد ثلاثة مصادر استمد منها علم أصول الفقه .

كما أن الفقيه يستفيد من القاعدة اللغوية النحوية أو البلاغية في محاولة الوصول إلى حكم الشرع في المسائل التي لا تتضح جهة دلالة اللفظ فيها إلا بالاعتماد على التخريج النحوي أو البلاغي لنصوصها .

بل إن علماء الأصول قد دققوا في فهم أشياء من كلام العرب لم يصل إليها اللغويون، فإن كلام العرب متسع والنظر فيه متشعب، فكتب اللغة تضبط الألفاظ ومعانيها الظاهرة دون المعاني الدقيقة التي تحتاج إلى نظر الأصولي، باستقراء زائد على استقراء اللغوي[1] ؛ مثل : صيغ العموم، وأساليب صيغ الأمر، ودلالة صيغة " افعل " على الوجوب، وما أشبه ذلك مما لو فتشنا كتب اللغة لم نجد فيها ما يشفي.

وكذلك كتب النحو لو طلبت فيها معاني الاستثناء، وأن الإخراج هل هو قبل الحكم أو بعده ؟ ونحو ذلك من الدقائق التي تعرض لها الأصوليون وأخذوها باستقراء خاص من كلام العرب، وأدلة خاصة لا تقتضيها صناعة النحو.[2]

فركيزة الأصوليين في استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة هو علم اللغة العربية، إلا أنهم دققوا في هذه المباحث التي تناولها اللغويون فكانوا أكثر دقة

---

[1] - انظر : البحر المحيط 14/1.

[2] - انظر : الإبهاج 7/1-8 .

في بحثها، لأن هدفهم هو وضع المعايير التي يمكن التوصل بها إلى الحكم الشرعي الذي تترتب عليه مصالح الدنيا والآخرة .

قال الزركشي – رحمه الله - : " إن الأصوليين دققوا في فهم أشياء من كلام العرب لم تصل إليه النحاة ولا اللغويون، فإن كلام العرب متسع، والنظر فيه متشعب، فكتب اللغة تضبط الألفاظ ومعانيها الظاهرة دون المعاني الدقيقة، التي تحتاج إلى نظر الأصولي باستقراءٍ زائدا على استقراء اللغوي " ثم ضرب لذلك مثالاً فقال : " مثاله : دلالة صيغة " افعل " على الوجوب و" لا تفعل " على التحريم، وكون " كل وأخواتها " للعموم ونحوها مما هو من اللغة لو فتشت لم تجد فيها شيئاً من ذلك غالباً، وكذلك في كتب النحاة كالاستثناء هل الإخراج فيه قبل الحكم أو بعده، وغير ذلك من الدقائق التي تعرّض لها الأصوليون وأخذوها من كلام العرب باستقراءٍ خاص، وأدلة خاصة لا تقتضيها صناعة النحو "[1] والأصوليون انفردوا بمسائل لم يتناولها غيرهم من أهل اللغة والمعاني ؛ ومن ذلك : المبادئ اللغوية، فقد قسموا اللفظ ودققوا النظر في مباحثه، وأيضاً توسعوا في تقسيم دلالات الألفاظ من حيث ظهور دلالتها وخفائها، ومنطوقها ومفهومها، وعامها وخاصها، ومطلقها ومقيدها، ونحو ذلك، فإنهم وضعوا قوانين عامة لفهم النصوص الشرعية مما جعل بحثهم لبعض المسائل اللغوية أشمل من بحث اللغويين لها، ولذلك نجد أن في كتب اللغة من أرجع بعض المسائل اللغوية إلى ما بحثه الأصوليون .[2]

---

[1] - البحر المحيط 14/1 .

[2] - انظر الإحكام للآمدي 1/ 12 .

فأصول الفقه هو العلم الذي يضع القواعد الضابطة للاستدلال فيما فيه نص، وفيما لا نص فيه، فعملية استخراج الأحكام الشرعية واستنباطها تتم من خلال خطوات :

1- الوقوف على الدليل، والتحقق من ثبوت حجيته .

2- تحديد القواعد التي تستثمر عن طريقها الأدلة .

3- تحديد الشخص المحصّل لآلات الاجتهاد والاستنباط من الأدلة .

وقد أولى علماء أصول الفقه عنايتهم بهذه الأمور، وصرفوا فيها جهودهم لتبقى أحكام الشرع صافية لا يدخلها التحريف والتأويل، ولا يمتطيها المتلاعبون أصحاب الشهوات والأهواء، وذلك لضمان عدم حيد تلك النصوص عن جادة الصواب، وخروجها عن مراد الله عز وجل، فأصول الفقه هو الثوابت التي تعصم ذهن المجتهد عن الخطأ في الاستدلال على أحكام الشرع .

المبحث الثاني: دعوى التجديد في فهم الدين

في عصرنا الحاضر ظهرت تيارات واتجاهات فكرية متعددة تهدف إلى تغيير المجتمعات، وتدعوا إلى تطوير العلوم الشرعية، واللجوء إلى مقتضيات الواقع؛ وحيث كانت النصوص الشرعية عائقاً لدعوتهم فإنهم لجوء إلى طرق متعددة في التعدي على أهم أصلين تستند إليهما الأحكام الشرعية، وهما الكتاب والسنة، وكان من مواقفهم أن دعوا إلى تعطيل القرآن أو تفسيره بحسب الأهواء، وأنه ينبغي أن ينظر إلى العرف عند تفسير القرآن الكريم ؛ ومن جملة ما شملته هذه التحركات: الدعوة إلى تجديد فهم النص بما يتوافق مع الواقع، فيحاول التوفيق بين الشريعة وواقع المجتمعات، ويؤول النصوص بما يراه موافقاً للواقع .

وعلى خطى هؤلاء جاء من يدعي التجديد بوجه عام، ونصب نفسه مفسراً ومؤولاً للآيات والأحاديث، ويرى أن الشريعة مرحلية وخاصة بعصر النبي صلى

الله عليه وسلم، وجعل الواقع أساساً للأحكام، وقصر الآيات على أسباب نزولها، فقلب القاعدة الأصولية : " العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب " إلى: " العبرة بخصوص السبب لا بعموم اللفظ "[1] وأخضعوا نصوص القرآن الكريم لفكرة الواقعية والتطوير المطلق، ويطالبون الإسلام أن يتطور ويكون واقعياً.

وليس كل من دعى إلى تجديد فهم النص هم من هؤلاء ؛ فهناك من وقف على تلك الدراسات اللغوية المعاصرة فرأى الإفادة منها في مباحث الدلالات، ومراجعة دلالة الألفاظ على المعاني في كتب التراث، وتصحيح ما ثبت بالدليل أنها مما تستفاد منها الأحكام وفق الأساليب العربية، ومباحث علم اللغة الحديث، ومباحث صياغة مواد القوانين، واستنباط القواعد التنفيذية لها .

ولا غرو في أن تلك التبصرات النافذة التي اشتملت عليها كتب أصول الفقه جديرة بأن تصاغ صوغاً علمياً حديثاً يجاري وينافس أحدث النظريات اللسانية الغربية الحديثة، ولا مانع من الإفادة من علم اللغة الحديث، والتمسك بالعلم الموضوعي المتعلق باللسانيات .

المبحث الثالث : تعليلات القائلين بضرورة تأويل النص ضمن الواقع

علل القائلون بضرورة تأويل النص ضمن الواقع بتعليلات وتبريرات أهمها :

التعليل الأول: إنه توجد داخل النص مساحة مشروعة للتفسير والتأويل ضمن الواقع الذي يريد المسلم إعمال النص فيه ؛ ومما يبرر تفسير النص ضمن الواقع وإن لم يكن ذلك التفسير قد سبقنا إليه : أن الحضارة الإسلامية قد

---

[1] - انظر : أصول الفقه بين الثبات والتجديد للدكتور يعقوب الباحسين

أفادت من حضارات أمم سابقة، حتى ترجمت بعض الكتب اليونانية في شتى العلوم، وأهمها علم المنطق حيث أفاد منه المسلمون في أقدس شيء وهو فهمهم للنص الشرعي، حتى بلغ الحال بالغزالي – رحمه الله - أن يصف من لا يعرف المنطق بأنه لا يوثق بعلمه في الأصول [1]، وكتب ابن حزم – رحمه الله – كتابه الشهير: " التقريب لحد المنطق " بل قال عمّن لا يعرف المنطق : " لم يجز له أن يفتي بين اثنين، لجهله بحدود الكلام، وبناء بعضه على بعض، وتقديم المقدمات وإنتاج النتائج التي يدل عليها البرهان، وتصدق أبدا، أو يميزها عن المقدمات التي تصدق مرة وتكذب مرة "[2] وفي نفس الوقت يتخذ موقفاً حاداً تجاه فكرة القياس التي كانت أقرب للروح الفقهية .

التعليل الثاني: أن نصوص القرآن كما وصفها ابن مسعود – رضي الله عنه - بقوله : " لا تنقضي عجائبه" [3] وذلك لأنها كالرحم الولود تنجب من غير أن يلحقها سن اليأس، ودون أن يهددها خاطف الموت، وقال أبو حامد الغزالي – رحمه الله - : " لا يفقه العبد كل الفقه حتى يرى للقرآن وجوهاً كثيرة " ويقول الحارث المحاسبي – رحمه الله - : " الخبر القاهر والعيان الظاهر هما أحق شيء، والعقل حق، وشأنه أن يعمل فيهما " فعقل المجتهد شأنه أن يفلسف هذه الجدلية بين النص وبين الواقع، وهما لا يتناقضان .

والواقع كالنهر الجاري فكما أن ماء النهر يتغير ويتجدد فكذا الواقع يتغير؛ ولذا قرّر علماء الأصول قاعدة : " تغير الأحكام والفتوى بتغير الزمان

---

[1] انظر : المستصفى 21 1/.

[2] التقريب لحد المنطق : 168 .

[3] أخرجه الدارمي 523/2 .

والمكان والأحوال والأعراف " [1] فتلك الأعراف والأحوال والأمكنة والأزمان هي الواقع، والفتوى هو العمل الاجتهادي التفسيري للنص .

التعليل الثالث: أن الواقع يكشف دلالات مخفية في النص عملاً بتحقيق المناط الذي قرّره علماء الأصول ؛ فهو فقه المحل والواقع، فالواقع يظهر بعض مضمرات النص التي يكتشفها الناظر للواقع خارج إطار حلقة النص، ولم يكتشفها السابقون لعدم حاجة واقعهم لها، حيث ثبت الحكم الشرعي لواقعهم دون حاجة لهذه الاستنباط الجديد، والنص يسع هذا الواقع وذاك الواقع ويثبت الحكم لهما .

ويشهد لهذا - أيضاً – أن تأويل النص عند المتقدمين هو تحقيقه وجعله واقعاً ؛ ومنه قول الله تعالى : (هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله ... الآية) [2] فهو استخدام الواقعة والحدث لفهم النص .

وتأويل النص لا يعني افتراض معاني تأويلية حاسمة تحكم الناس، على أساس أن هذه المعاني والدلالات هي النص نفسه، بل يعني اتساع النص لدلالات التأويل الممكنة والقوية المرتبطة بذلك النص، والمتعلقة بالواقع المراد تطبيقها من خلاله .

المبحث الرابع : مناقشة تعليلات القائلين بضرورة تأويل النص ضمن الواقع

أما القول بأن علم المنطق قد أفاد منه المسلمون في أقدس شيء وهو فهمهم للنص الشرعي، وأن علم المنطق يضبط الفهم و تفكير العقول فهذا من أبطل الباطل، قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : " مَا زَالَ نُظَّارُ

---

[1] انظر : الفروق للقرافي 2/ 176 , وأعلام الموقعين 11/3 .

[2] الآية 53 من سورة الأعراف .

الْمُسْلِمِينَ يَعِيبُونَ طَرِيقَ أَهْلِ الْمَنْطِقِ ؛ وَيُبَيِّنُونَ مَا فِيهَا مِنْ الْعِيِّ وَاللُّكْنَةِ وَقُصُورِ الْعَقْلِ وَعَجْزِ النُّطْقِ ... وَإِنَّمَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا مِنْ زَمَنِ " أَبِي حَامِدٍ " فَإِنَّهُ أَدْخَلَ مُقَدِّمَةً مِنْ الْمَنْطِقِ الْيُونَانِيِّ فِي أَوَّلِ كِتَابِهِ : الْمُسْتَصْفَى وَزَعَمَ أَنَّهُ لَا يَثِقُ بِعِلْمِهِ إلَّا مَنْ عَرَفَ هَذَا الْمَنْطِقَ . ... وَبَيَّنَ فِي آخِرِ كُتُبِهِ ؛ أَنَّ طَرِيقَهُمْ فَاسِدَةٌ ؛ لَا تُوصِلُ إلَى يَقِينٍ ؛ وَذَمَّهَا أَكْثَرَ مِمَّا ذَمَّ طَرِيقَةَ الْمُتَكَلِّمِينَ . وَكَانَ أَوَّلًا يَذْكُرُ فِي كُتُبِهِ كَثِيرًا مِنْ كَلَامِهِمْ : إمَّا بِعِبَارَتِهِمْ ؛ وَإِمَّا بِعِبَارَةٍ أُخْرَى ثُمَّ فِي آخِرِ أَمْرِهِ بَالَغَ فِي ذَمِّهِمْ ؛ وَبَيَّنَ أَنَّ طَرِيقَهُمْ مُتَضَمِّنَةٌ مِنْ الْجَهْلِ وَالْكُفْرِ مَا يُوجِبُ ذَمَّهَا وَفَسَادَهَا أَعْظَمَ مِنْ طَرِيقِ الْمُتَكَلِّمِينَ ؛ وَمَاتَ وَهُوَ مُشْتَغِلٌ بِالْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ . وَالْمَنْطِقُ الَّذِي كَانَ يَقُولُ فِيهِ مَا يَقُولُ ؛ مَا حَصَلَ لَهُ مَقْصُودُهُ ؛ وَلَا أَزَالَ عَنْهُ مَا كَانَ فِيهِ مِنْ الشَّكِّ وَالْحِيرَةِ ؛ وَلَمْ يُغْنِ عَنْهُ الْمَنْطِقُ شَيْئًا . وَلَكِنْ بِسَبَبِ مَا وَقَعَ مِنْهُ فِي أَثْنَاءِ عُمُرِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ صَارَ كَثِيرٌ مِنْ النُّظَّارِ يُدْخِلُونَ الْمَنْطِقَ الْيُونَانِيَّ فِي عُلُومِهِمْ حَتَّى صَارَ مَنْ يَسْلُكُ طَرِيقَ هَؤُلَاءِ مِنْ الْمُتَأَخِّرِينَ يَظُنُّ أَنَّهُ لَا طَرِيقَ إلَّا هَذَا وَإِنَّ مَا ادَّعَوْهُ مِنْ الْحَدِّ وَالْبُرْهَانِ هُوَ أَمْرٌ صَحِيحٌ مُسَلَّمٌ عِنْدَ الْعُقَلَاءِ وَلَا يَعْلَمُ أَنَّهُ مَا زَالَ الْعُقَلَاءُ وَالْفُضَلَاءُ مِنْ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرِهِمْ يَعِيبُونَ ذَلِكَ وَيَطْعَنُونَ فِيهِ وقال – أيضاً – : " وَمَا زَالَ نُظَّارُ الْمُسْلِمِينَ يُصَنِّفُونَ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ فِي الْمَنْطِقِ وَيُبَيِّنُونَ خَطَأَهُمْ فِيمَا ذَكَرُوهُ فِي الْحَدِّ وَالْقِيَاسِ جَمِيعًا كَمَا يُبَيِّنُونَ خَطَأَهُمْ فِي الْإِلَهِيَّاتِ وَغَيْرِهَا وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنْ نُظَّارِ الْمُسْلِمِينَ يَلْتَفِتُ إلَى طَرِيقِهِمْ ؛ بَلْ الْأَشْعَرِيَّةُ وَالْمُعْتَزِلَةُ والكَرَّامِيَة وَالشِّيعَةُ وَسَائِرُ الطَّوَائِفِ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ كَانُوا يَعِيبُونَهَا وَيُبَيِّنُونَ فَسَادَهَا . وَأَوَّلُ مَنْ خَلَطَ مَنْطِقَهُمْ بِأُصُولِ الْمُسْلِمِينَ أَبُو حَامِدٍ الْغَزَالِيُّ وَتَكَلَّمَ فِيهِ عُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ بِمَا يَطُولُ ذِكْرُهُ "[1] وقال شيخ الإسلام – رحمه الله تعالى وقد سُئِلَ : عَنْ كُتُبِ الْمَنْطِقِ.

---

[1] مجموع الفتاوى 9 /230 -231 .

فَأَجَابَ - : " أما كتُبُ الْمَنْطِقِ فَتِلْكَ لَا تَشْتَمِلُ عَلَى عِلْمٍ يُؤْمَرُ بِهِ شَرْعًا وَإِنْ كَانَ قَدْ أَدَّى اجْتِهَادُ بَعْضِ النَّاسِ إلَى أَنَّهُ فَرْضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ : إنَّ الْعُلُومَ لَا تَقُومُ إلَّا بِهِ .

كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو حَامِدٍ فَهَذَا غَلَطٌ عَظِيمٌ عَقْلًا وَشَرْعًا.

أَمَّا عَقْلًا فَإِنَّ جَمِيعَ عُقَلَاءِ بَنِي آدَمَ مِنْ جَمِيعِ أَصْنَافِ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي الْعِلْمِ حَرَّرُوا عُلُومَهُمْ بِدُونِ الْمَنْطِقِ الْيُونَانِيِّ. وَأَمَّا شَرْعًا فَإِنَّهُ مِنْ الْمَعْلُومِ بِالِاضْطِرَارِ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يُوجِبْ.

تَعَلُّمَ هَذَا الْمَنْطِقِ الْيُونَانِيِّ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ وَأَمَّا هُوَ فِي نَفْسِهِ فَبَعْضُهُ حَقٌّ وَبَعْضُهُ بَاطِلٌ وَالْحَقُّ الَّذِي فِيهِ كَثِيرٌ مِنْهُ أَوْ أَكْثَرُهُ لَا يُحْتَاجُ إلَيْهِ وَالْقَدْرُ الَّذِي يُحْتَاجُ إلَيْهِ مِنْهُ فَأَكْثَرُ الْفِطَرِ السَّلِيمَةِ تَسْتَقِلُّ بِهِ وَالْبَلِيدُ لَا يَنْتَفِعُ بِهِ وَالذَّكِيُّ لَا يَحْتَاجُ إلَيْهِ وَمَضَرَّتُهُ عَلَى مَنْ لَمْ يَكُنْ خَبِيرًا بِعُلُومِ الْأَنْبِيَاءِ أَكْثَرُ مِنْ نَفْعِهِ ؛ فَإِنَّ فِيهِ مِنْ الْقَوَاعِدِ السَّلْبِيَّةِ الْفَاسِدَةِ مَا رَاجَتْ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ الْفُضَلَاءِ وَكَانَتْ سَبَبَ نِفَاقِهِمْ وَفَسَادِ عُلُومِهِمْ . وَقَوْلُ مَنْ قَالَ إنَّهُ كُلَّهُ حَقٌّ كَلَامٌ بَاطِلٌ بَلْ فِي كَلَامِهِمْ فِي الْحَدِّ وَالصِّفَاتِ الذَّاتِيَّةِ وَالْعَرَضِيَّةِ وَأَقْسَامِ الْقِيَاسِ وَالْبُرْهَانِ وَمَوَادِّهِ مِنْ الْفَسَادِ مَا قَدْ بَيَّنَّاهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ وَقَدْ بَيَّنَ ذَلِكَ عُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ وَاَللَّهُ أَعْلَمُ "[1]

وقال : " مَنْ قَالَ مِنْ الْمُتَأَخِّرِينَ : إنَّ تَعَلُّمَ الْمَنْطِقِ فَرْضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ ؛ أَوْ إنَّهُ مِنْ شُرُوطِ الِاجْتِهَادِ ؛ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى جَهْلِهِ بِالشَّرْعِ وَجَهْلِهِ بِفَائِدَةِ الْمَنْطِقِ. وَفَسَادُ هَذَا الْقَوْلِ مَعْلُومٌ بِالِاضْطِرَارِ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ . فَإِنَّ أَفْضَلَ هَذِهِ الْأُمَّةِ مِنْ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانِ وَأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ عَرَفُوا مَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ وَيُكْمِلُ عِلْمَهُمْ وَإِيمَانَهُمْ قَبْلَ أَنْ يُعْرَفَ الْمَنْطِقُ الْيُونَانِيُّ "[2]

---

[1] مجموع الفتاوى 9 / 269 .

[2] مجموع الفتاوى 9 /172 .

وقال الذهـــبي - رحمه الله - : " المنطق نفعه قليـل وضـــرره وبيل وما هو من عـــلوم الإسلام[1]"

وقال ابن الصلاح - رحمه الله - : " أما استعمال الاصطلاحات المنطقية في مباحث الأحكام الشرعية فمن المنكرات المستبشعة والرقاعات المستحدثة وليس بالأحكام الشرعية – والحمد لله - افتقار إلى المنطق أصلا "[2] وقال - أيضا - : " أما المنطق فهو مدخل الفلسفة ومدخل الشر، وليس الاشتغال بتعليمه وتعلمه مما أباحه الشارع، ولا استباحه أحد من الصحابة والتابعين والسلف الصالحين، وسائر من يقتدى به من أعلام الأمة وساداتها"[3].

أما تعليلهم الثاني فيمكن مناقشته بأن القول بتغيّر الأحكام لتغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والأعراف يؤدي إلى تعطيل الشرع، والجرأة على تبديل وتأويل ما تقرر من أحكام شرعية، وتنصيب الواقع بأعرافه وعاداته ومصالحه حاكماً على شرع الله، كما يؤدي - من الناحية العملية – إلى تفريغ النصوص من دلالتها، وإعطاء العقل السلطة الأعلى في فهم النص، وبيان دلالته، فالمقصود – عندهم – البحث عن أحكام للواقع حسب الفهم العقلي للنص بعيداً عن دلالته اللغوية ومعانيه الظاهرة، ووضع الحكم بعيداً عن النص إذا تطلب الواقع أحكاماً تتماشى معه .

وهذه القاعدة المشهورة " لا ينكر تغير الأحكام بتغيّر الزمان " ليست قاعدة مستمدة من كلام السلف، بل هي قاعدة قرّرتها مجلة الأحكام العدلية[4]،

---

[1] زغل العلم للذهبي /17 .

[2] مجموع الفتاوى 9 /172 .

[3] المرجع السابق .

[4] مجلة دونت فيها المعاملات الفقهية في عهد الدولة العثمانية , بُدىء في تأليفها عام 1285 هـ , ونم ترتيبها عام 1293 هـ .

وقد وضعها الفقهاء للأحكام التي لا تستند مباشرة على نص شرعي، بل مصدرها عرف أو مصلحة سكتت عنها النصوص، وهي تتعلق بالفتاوى الاجتهادية من الفقهاء وليس بالأحكام، فصياغتها الصحيحة : "لا ينكر تغيّر الفتوى بتغيّر الزمان "

ثم يقال لهم : هل المقصود من تغيير الأحكام بتغيّر الزمان والأحوال ... أن الحادثة التي تغيّر حكمها هي هي عند تغيّر حكمها بجميع خصائصها وحيثياتها، أم أنه طرأ عليها اختلاف في بعض الخصائص والحيثيات ؟

فإن كان الجواب بالأول فهو باطل ؛ إذ ذلك نسخ للحكم، ولا نسخ بعد عصر الرسالة .

وإن كان الجواب بالثاني فمقبول ؛ إذ إنهما حادثتان لا حادثة واحدة، وكل حادثة لها حكمها المستقل عن حكم الأخرى ؛ ومثال ذلك : حكم المؤلفة قلوبهم، وهم نفر من الناس لم يستقر الإيمان في قلوبهم وجعلت لهم الشريعة حقاً في مال الزكاة، يتألفهم به الإمام للثبات على الإسلام، فيسلم من وراء هم، ويسلم المسلمون من شرهم، وهذا المعنى لا يخشى إلا في حالة ضعف الإسلام، وحاجته لنصرتهم ومؤالفتهم .

فالنص يوجب إعطاء المؤلفة قلوبهم لهذا المعنى ؛ وفي حالة تطبيق النص يجد الإمام أمامه حالتين :

الأولى : حالة ضعف الإسلام، وقوم يحتاجون لهذا التأليف .

الثانية : حالة قوة الإسلام، وقوم يزعمون أنهم من المؤلفة قلوبهم .

فيطبق حكم الله على الحالة الأولى فيعطيهم سهمهم، ويطبق الحكم على الحالة الثانية فلا يعطيهم ؛ لأنهم ليسوا ممن أمر الله بإعطائهم، وهذا هو تحقيق المناط .

أما تعليلهم الثالث فيمكن مناقشته بأنا نتفق على ضرورة فهم الواقع وملابساته وأحواله، إلا أن هذا الفهم لا يلزم منه تقرير الأحكام وإنزالها عليه كما يتطلبه هو، بل كما هو مراد الله، فالواقعية تعني المواءمة بين حكم الشرع ومعطيات الواقع، بالابقاء على عناصر الحق، وتغيير عناصر الباطل .

فواقعية الوحي لا تعني مراعاته للواقع بالتبرير له، ومجيء الأحكام تصديقاً له ومصادقة عليه، بل إن الواقعية فيه تعني اهتمام مضمونه بتغيير الواقع، فيقر من الواقع ما يتفق ونصوص الوحي وقيمه ومبادئه، ويلغي منها ما يُضاد ذلك، وهو في عملية التغيير واقعي في مراعاته لأحوال الناس وظروف المجتمعات ؛ فيتدرج بالإنسان في اقتياده لطريق الهدى بعيداً عن الجاهلية وعاداتها، ومراعياً لأحواله في الصحة والمرض، والغنى والفقر، والشيخوخة والشباب، وجميع أحواله ومراحله .[1]

كما أنه يراعي واقع المجتمعات في إحداث التغيير المطلوب، فيعتمد الوسيلة الأنسب للتغيير، والارتقاء بالواقع لأحكام الله وشرعه .

المبحث الخامس : طبقات الاجتهاد في فهم النص القرآني.

الاجتهاد في النص القرآني على طبقتين ؛ طبقة عامة لكل الناس، فهو اجتهاد ضروري للرجل العادي لممارسة العمل بالنصوص العامة ؛ لأن الشريعة نزلت للإفهام ،فهم يفهمونه لفهمهم معاني ألفاظ هذه اللغة التي نزل القرآن بها، فهو من قبيل التفكير في فهم الخطاب وتطبيقه، وأوامر القرآن تتوالى على أسماع المسلمين تأمرهم بالتدبر والتفكر، والنظر والاعتبار في قصص القرآن وعظاته، وفهم المحكمات الواضحات من الآيات وهن أكثر ما في القرآن ؛ قال

---

[1] انظر ظاهرة اليسار الإسلامي لمحسن الميلي ص 77 – 78 .

الله تعالى : (منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات ... الآية)[1]؛ مثل قول الله تعالى : (وأقيموا الصلاة ... الآية)[2] و : (وبالوالدين إحسانا .... الآية)[3] لا تحتاج لمفسرين في فهمها الضروري، وفهمها فريضة قرآنية وضرورة حياتية، قال الإمام الشافعي – رحمه الله – : " إنما خاطب الله بكتابه العرب على ما تعرف من معانيها "[4]وقال الشاطبي – رحمه الله – : " نصوص القرآن لا تفهم فهماً صحيحاً إلا على شرط الأمية من المتلقي "[5] فهذه هي الألفاظ الواضحة التي تدل على معناها بصيغتها، من غير توقف على أمر خارجي، ولقد وردت آيات كثيرة للحث والتأكيد على أهمية فهم القرآن وتدبره؛ قال الله تعالى : (أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها)[6]وقال تعالى : (والذين إذا ذكّروا بآيات ربهم لم يخروا عليها صماً وعميانا)[7] فصلاح الإنسان في معاشه ومعاده رهن بفهم هذا القرآن .

الطبقة الثانية : النصوص التي تحتاج في فهمها وإدراك مراد الشارع منها إلى أدوات وآلات اشترطت لبلوغ رتبة الاجتهاد، فالمجتهد هو الذي يملك تلك الآلات، والحكم الذي يستنبط من تلك النصوص يثبت بكل ما دل على أنه مما يرضاه الشارع ويريده، فيثبت بالألفاظ الدالة على المراد، وبالمفهوم ؛ كدليل الخطاب .

---

[1] الآية رقم (7) من سورة آل عمران .

[2] الآية رقم (43) من سورة البقرة .

[3] الآية رقم (73) من سورة البقرة .

[4] الرسالة للإمام الشافعي /51 .

[5] الموافقات للشاطبي 5 /418 .

[6] الآية رقم (24) من سورة محمد .

[7] الآية رقم (73) من سورة الفرقان .

وكل ما دل على رضا الشارع وإرادته، من قرينة ودلالة يتوصل بها إلى قصد المتكلم، من بين تراكمات المعاني الوضعية والمجازية، والقرينة تكون لفظية وغير لفظية، والقرينة غير اللفظية تشمل العقلية، والحالية للسياق الذي قيلت فيه، وتقوم القرينة بأحد دورين ؛ دور صارف للفظ عن معناه الظاهر، وهو التأويل ودورها يدل السامع على مراد المتكلم، والثاني : بيان المجمل والمشترك، ويشترط لهذه القرينة أن تكون مشتهرة بين المتخاطبين .

الفصل الثاني : قواعد الفهم الآمن للنص القرآني

إن أوامر القرآن تتوالي على أسماع المسلمين تأمرهم بالتدبر والتفكر والنظر والاعتبار، وتتواتر على أذهانهم تدعوهم وغيرهم للنظر في مضامين القرآن الكريم وارتفاق خيره والانتفاع بتوجيهه وإرشاده، وحتى يصل المسلمون إلى فهم سليم للقرآن الكريم وإدراك عاقل لمراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية، هناك عدد من القواعد التي إن رعوها حق رعايتها وساروا على هديها وصلوا إلى بر الفهم السليم، ومرفأ الإدراك الآمن لمحتوى القرآن الكريم ؛ وهذه القواعد نذكر منها ما يلي :

المبحث الأول: قاعدة معرفة بيئة النزول

أي : البيئة المكانية ؛ حيث لا يخفى على مسلم أن القرآن نزل على مرحلتين المرحلة : الأولى في مكة والمرحلة الثانية في المدينة، ولكل نزول بيئته الخاصة به وملابساته وأحواله التي إن أدركها قارئ القرآن الكريم وسامعه ووضعها المفسر في حسبانه وذهنه قصّر عليه مسافات كثيرة في الفهم والإدراك، من هنا عني علماؤنا وسلفنا الصالح بإفراد ذلك في دراسات متعددة تحت باب: المكي والمدني في القرآن الكريم، فألفوا فيه ضمن كتابتهم عن علوم القرآن، فلا يكاد يخلو كتاب من كتب علوم القرآن من الحديث عن المكي والمدني.

والمكي كما ورد في تعريف العلماء: هو ما نزل قبل الهجرة، والمدني هو ما نزل بعد الهجرة وهذا هو المختار من التعريفات المتعددة، ولا شك أن إدراك البيئة المكانية لنزول الآية الكريمة يعين على فهمها وإدراك مراميها ؛ لذلك قال شيوخنا : " معرفة المكي والمدني من المباحث المهمة التي يحتاج لها المفسر لكتاب الله – تعالى - ممن نصب نفسه للاجتهاد والفتيا والقضاء؛ كي يمكنهم التوصل إلى الحق والصواب " ولذلك قال أبو القاسم النيسابوري في كتابه التنبيه على فضل علوم القرآن: " من أشرف علوم القرآن علم نزوله وجهاته، وترتيب ما نزل بمكة وما نزل بالمدينة، وما نزل بمكة وحكمه مدني، وما نزل بالمدينة وحكمه مكي، وما نزل بمكة في أهل المدينة، وما نزل في المدينة في أهل مكة، وما يشبه نزول المكي في المدني وما يشبه نزول المدني في المكي " [1] ولهذه القاعدة فوائد متعددة منها: التمييز بين الناسخ والمنسوخ ومعرفة تاريخ التشريع. ومنها معرفة الخصائص البلاغية للقرآن الكريم المكي والمدني، ولا يخفي على الناظر في القرآن الكريم أهمية و منزلة معرفة المكي والمدني من القرآن .

الثاني: قاعدة معرفة أسباب النزول

لا شك أن معرفة سبب نزول الآية باب عظيم من أبواب فهمها وطريق قوي من طرق التوصل إلى إدراك مراد الله تعالى منها .

والمراد بسبب النزول: ما نزلت الآية أو الآيات متحدثة عنه وقت نزوله أو مبينة لحكمه أيام وقوعه ؛ كأن تكون حادثة وقعت أو سؤالاً وجه إلى النبي فنزل الوحي لبيان ما يتصل بهذه الحادثة أو بجواب هذا السؤال ؛ وذلك مثل حادثة

---

[1] انظر : مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني 1 /113 -114 .

خولة بنت ثعلبة» التي ظاهر منها زوجها أوس بن الصامت فنزل بسببها آيات الظهار في سورة المجادلة

والقارئ أو الباحث الذي يدرك سبب نزول الآية التي يقرؤها تكون لديه القدرة على الفهم الصائبَ لمدلول الآية، من هنا عنيت كتب علوم القرآن بتأكيد هذه الناحية من نواحي فهم القرآن، واعتبارها قاعدة أصيلة من قواعد الفهم القرآني ؛ يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : " معرفة سبب النزول يعين على فهمه؛ فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب ولهذا كان أصح قولي الفقهاء أنه إذا لم يعرف ما نواه الحالف رجع إلى سبب يمينه وما هيجها وآثارها" [1].

من هنا اعتني العلماء بمعرفة سبب النزول وأفردوه بدراسات خاصة ؛ فألف فيه على بن المديني شيخ الإمام البخاري، والواحدي النيسابوري، وابن الجوزي، والجعبري، وابن حجر، والسيوطي وغير هؤلاء ممن يطول المقام بذكرهم، كما اعتني به المفسرون في مقدمات تفاسيرهم التي تعد بذوراً لكثير من قواعد الفهم القرآني وأصول التفسير.

ولذا خطّأ الإمام الزركشي من زعم أن أسباب النزول تدخل في باب التاريخ ؛ فقال : " أخطأ من زعم أن علم أسباب النزول لا طائل تحته لجريانه مجري التاريخ، وليس كذلك بل له فوائد منها : بيان وجه الحكمة الباعثة على التشريع، ومنها تخصيص الحكم عند من يرى أن العبرة بخصوص السبب، ومنها الوقوف على المعنى ؛ قال الشيخ أبو الفتح القشيري - وهو ابن دقيق العيد - : بيان سبب النزول طريق قوي في فهم معاني الكتاب العزيز وهو أمر تحصّل للصحابة بقرائن تحتف بالقضايا، ومنها أنه قد يكون اللفظ عاماً ويقوم الدليل

---

[1] مقدمة أصول التفسير /81

خولة بنت ثعلبة» التي ظاهر منها زوجها أوس بن الصامت فنزل بسببها آيات الظهار في سورة المجادلة

والقارئ أو الباحث الذي يدرك سبب نزول الآية التي يقرؤها تكون لديه القدرة على الفهم الصائب لمدلول الآية، من هنا عنيت كتب علوم القرآن بتأكيد هذه الناحية من نواحي فهم القرآن، واعتبارها قاعدة أصيلة من قواعد الفهم القرآني ؛ يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : " معرفة سبب النزول يعين على فهمه؛ فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب ولهذا كان أصح قولي الفقهاء أنه إذا لم يعرف ما نواه الحالف رجع إلى سبب يمينه وما هيجها وآثارها" [1].

من هنا اعتني العلماء بمعرفة سبب النزول وأفردوه بدراسات خاصة ؛ فألف فيه على بن المديني شيخ الإمام البخاري، والواحدي النيسابوري، وابن الجوزي، والجعبري، وابن حجر، والسيوطي وغير هؤلاء ممن يطول المقام بذكرهم، كما اعتني به المفسرون في مقدمات تفاسيرهم التي تعد بذوراً لكثير من قواعد الفهم القرآني وأصول التفسير.

ولذا خطّأ الإمام الزركشي من زعم أن أسباب النزول تدخل في باب التاريخ ؛ فقال : " أخطأ من زعم أن علم أسباب النزول لا طائل تحته لجريانه مجري التاريخ، وليس كذلك بل له فوائد منها : بيان وجه الحكمة الباعثة على التشريع، ومنها تخصيص الحكم عند من يرى أن العبرة بخصوص السبب، ومنها الوقوف على المعنى ؛ قال الشيخ أبو الفتح القشيري - وهو ابن دقيق العيد - : بيان سبب النزول طريق قوي في فهم معاني الكتاب العزيز وهو أمر تحصّل للصحابة بقرائن تحتف بالقضايا، ومنها أنه قد يكون اللفظ عاماً ويقوم الدليل

---

[1] مقدمة أصول التفسير /81

على التخصيص؛ فإن محل السبب لا يجوز إخراجه بالاجتهاد بالإجماع، ومنها رفع توهم الحصر، ومنها إزالة الإشكال "[1]. فمعرفة سبب نزول الآية يعين على فهم المراد منها ويعين على دفع الإشكال حتى قال الإمام الواحدي : " لا يمكن معرفة تفسير الآية دون الوقوف على قصتها وبيان سبب نزولها "[2].

كما إن إدراك السبب يعين على الحفظ ويثبت الوحي في ذهن من سمع الآية؛ لأن ربط الأسباب بالمسببات والأحكام بالحوادث والحوادث بالأشخاص والأزمنة والأمكنة كل ذلك من دواعي تقرر الأشياء ورسوخها في الذهن، وسهولة استذكارها عند استذكار مقارناتها في الفكر، وذلك هو قانون تداعي المعاني المقرر في علم النفس .

ويمكن أن تدرك قيمة سبب النزول وأثر معرفته في فهم الآية من نصوص متعددة ؛ فعروة بن الزبير - رضي الله عنه - يفهم قول الله تعالى: (إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ" [البقرة: 158] أن لا إثم على من ترك السعي بين الصفا والمروة لأن الآية الكريمة تقول " فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا " ونفي الجناح لا يدل على الفرضية، حتى صوبت له خالته عائشة – رضي الله عنها - فهمه بتذكيره بسبب النزول وهو أنه كان على الصفا صنم يقال له (إساف) وعلى المروة صنم يقال له (نائلة) وكان المشركون إذا سعوا تمسحوا بهما فلما ظهر الإسلام وكسرت الأصنام تحرج المسلمون أن يطوفوا بهما لذلك، ولأن الله تعالى لم يذكر السعي بين الصفا والمروة في القرآن كما ذكر الطواف.[3]

---

[1] البرهان في علوم القرآن للزركشي 1 /116

[2] أسباب النزول للواحدي /33

[3] انظر : تفسير البغوي 1 /174

كما أشكل على مروان بن الحكم فهمه قول الله تعالى:"لاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلاَ تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ "[1]حتى بعث إلى ابن عباس – رضي الله عنهما – يقول: لئن كان كل امرىء فرح بما أوتي وأحب أن يحمد بما لم يفعل معذبا لنعذبن أجمعون، فقال ابن عباس – رضي الله عنهما – : إن هذه الآية نزلت في أهل الكتاب حين سألهم النبي عن شيء فكتموه إياه وأخبـــروه بغيره، وأروه أنهم أخبـــروه بما ســـألهم عنه واستـــحمدوا بذلك إليه "[2]والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى .

وخلاصة القول : أن إدراك سبب النزول يعين على فهم الآية فهماً صحيحاً ويزيل من الذهن اللبس والإشكال، بل يعين على الحفظ والاستذكار، والإدراك الواعي لمراد الله عز وجل فلا يفسر آية بغير وجهها ولا يضع كلمة في غير موضعها .

المبحث الثالث : قاعدة معرفة الناسخ والمنسوخ

معرفة الناسخ والمنســـوخ في القرآن الكريم من أقوى الأسس لفهم القرآن وإدراك معانيه؛ ولذا عني به السابقون وصنفوا فيه، وجعله الأصوليون شرطاً لبلوغ رتبة الاجتهاد قال ابن النجار : " حتى لا يستدل به إن كان منسوخاً "[3] ويذكر الإمام الزركشي ذلك في برهانه فيقول: " العلم به عظيم الشأن وقد صنف فيه جماعة كثيرون منهم قتادة بن دعامة السدوسي وأبو عبيد القاسم بن سلام وأبو داود السجستاني وأبو جعفر النحاس وهبة الدين بن سلام الضرير

---

(1) الآية (188) من سورة آل عمران .

(2) انظر أسباب النزول للواحدي /131

(3) شرح الكوكب المنير 4 /461 , وانظر : المحصول 35/6 , والمستصفى 352/2 , والإحكام للآمدي 163/4 , والبحر المحيط 203/6 , والتحبير للمرداوي 3873/8 .

وابن العربي وابن الجوزي وابن الأنباري وغيرهم... وقد قال الأئمة: لا يجوز لأحد أن يفسر كلام الله إلا بعد أن يعرف فيه الناسخ والمنسوخ وقد قال علي بن أبي طالب لقاضٍ : أتعرف الناسخ والمنسوخ ؟ قال : لا أعلم، قال: هلكت وأهلكت" [1]

ومعرفة الناسخ والمنسوخ ركن عظيم في فهم الإسلام وفي الاهتداء إلى صحيح الأحكام، خصوصاً إذا ما وجدت أدلة متعارضة لا يندفع التعارض بينها إلا بمعرفة سابقيها ولاحقيها وناسخها ومنسوخها ؛ ولهذا كان سلفنا الصالح يعنون بهذه الناحية ويلفتون أنظار الناس إليها ويحملونهم عليها ولقد جاء في الأثر أن ابن عباس - رضي الله عنه - فسر الحكمة في قوله تعالى: "وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا" بمعرفة ناسخ القرآن ومنسوخه ومحكمه ومتشابه ومقدمه ومؤخره وحلاله وحرامه " [2]

ولا شك أن إدراك الناسخ والمنسوخ يوقف الباحث والمفسر على السابق والمسبوق من القرآن الكريم، ويطلعه على الأحوال التي نزل القرآن الكريم ليعالجها، وهذه كلها شواهد تحيط الإنسان علماً بالمناخ الذي نزل فيه القرآن الكريم، وتجعله أقدر على توظيف الآية القرآنية الكريمة في مكانها الطبيعي دون غلو ولا شطط " إن علم الناسخ والمنسوخ يلقي الضوء ساطعاً على المراحل المتعاقبة لنزول القرآن الكريم، ويعين على تتبعها ورسمها بدقة بالغة، وهو ضرب من ضروب التدرج في نزول الوحي، ومعرفتنا بما صح من جوهره تيسر علينا تعين السابق والمسبوق من النوازل القرآنية، وتظهرنا على جانب من حكمة الله تعالى في تربية الخلق، وتوقفنا على المصدر

---

[1] البرهان في علوم القرآن 2 /157 و158 بتصرف يسير , وانظر : البحر المحيط 6 /203 .

[2] انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 3 /300 .

الحقيقي للقـــرآن الكريم وهو الله تعالى رب العالمين، لأنه يمحو ما يشاء ويثبت، ويوقع حكماً ويبدل آخر من غير أن يكون لأحد من خلقه عمل في ذلك ولا شأن " [1].

فعلم الناسخ والمنسوخ باب من أبواب فهم القرآن فهماً صحيحاً دون خلط بين المفاهيم ؛ لأنه يوضح مسيرة التشريع الإسلامي في المسائل الإجتماعية والتشريعية، ويضع خارطة في ذهن الباحث والمفسر من خلالها يستطيع أن يستبين مواطن خطواته ومظان مطلوبه.

المبحث الرابع : قاعدة معرفة المحكم والمتشابه

معرفة محكم القرآن الكريم ومتشابهه باب قوي من أبواب الفهم الصحيح للقرآن الكريم وطريق من طرق التوصل إلى إدراك المعني القرآني عبر وسيلة آمنة، وضابط من الضوابط التي لو راعاها المفسر والباحث والقارئ لنجا من الزيغ والسقوط في فهم غير صحيح أو رأي غير عاقل؛ من هنا عني العلماء قديما وحديثاً بهذا الباب في دراسات خاصة، وفي أصول الفقه فلا يكاد يخلو أي كتاب في علم أصول الفقه من مباحث المحكم والمتشابه [2]، وفي تناولهم لمباحث علوم القرآن، وإطلالة سريعة على فهرس أي سفر من أسفار علوم القرآن ستوضح هذا الأمر ببساطة ويسر.

---

[1] التحرير والتنوير 1 /84 .

[2] انظر : العدة للقاضي أبي يعلى 1 /151 , 684/2 , والإحكام لابن حزم 489/1 , وأصول السرخسي 165/1, 169 , والمستصفى 1 /106 , والإحكام للآمدي 1 /165 , والبحر المحيط 1 /450- 457 .

ذلك أن القرآن الكريم وردت فيه آيات ثلاث تفيد أولاها : أن القرآن الكريم كله محكم وهي قوله تعالى: "الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ "[1]

وآية تدل على أنه كله متشابه وهي قوله تعالى:"اللهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللهِ ذَلِكَ هُدَى اللهِ يَهْدِي بِهِ مَن يَّشَاءُ وَمَن يُضْلِلِ اللهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ "[2]

والثالثة تفيد أن بعضه محكم وبعضه متشابه وهي قوله تعالى:"هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُولُو الأَلْبَابِ"[3]

وقد ذكر أهل العلم والتفسير وجوهاً لهذه الآيات الكريمة نختار منها : أن المراد بالإحكام : " أنه رصين ومتقن حكيم يتحدى الزمن ولا ينتابه تصدع ولا وهن " ومعنى كونه متشابهاً : " أنه يشبه بعضه بعضاً في إحكامه وحسن بيانه وبلوغه حد الإيجاز في ألفاظه ومعانيه، حتى إنك لا تستطيع أن تفاضل بين كلمات وآيات في هذا الحسن والإحكام والإيجاز، كأنه حلقة مفرغة لا يدري أين طرفاها" وأما أن بعضه محكم وبعضه متشابه فمعناه : " أن من القرآن ما اتضحت دلالته على مراد الله تعالى ومنه ما خفيت دلالته ولم يتضح المعنى المراد منه، فالأول هو المحكم والثاني هو المتشابه " على خلاف بين العلماء

---

[1] الآية رقم (1) من سورة هود .

[2] الآية رقم (23) من سورة الزمر .

[3] الآية رقم (7) من سورة آل عمران .

في ذلك، على أن الذي اتفقوا عليه ولا يمكن أن يختلفوا فيه هو : أنه لا تنافي بين كون القرآن كله محكماً دقيقاً، وبين كونه كله متشابهاً أي يشبه بعضه بعضاً في هذا الإتقان والإحكام، وبين كونه منقسماً إلى ما اتضحت دلالته على مراد الله تعالى وما خفيت دلالته.

ومما يظهر منزلة هذا الباب في الفهم والتفسير أن تدرك أن آية آل عمران وهي قول الله - تعالى - : " هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ... الآية " كانت فارقة بين السلف والخلف في الفهم والتفسير فقد وقف السلف على قوله تعالى: " وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللهُ " وعدوا الواو استئنافيه لمعنى جديد، ورأي الخلف أن الواو العاطفة عطفت الراسخين في العلم على لفظ الجلالة (الله) في العلم بالمتشابه يقول الإمام الزركشي- رحمه الله - في البرهان : " فمنهم من رجح أنها (أي الواو) للاستئناف وأن الوقف على "إِلاَّ اللهُ" وأن الله تعبدهم من كتابه بما لا يعلمون وهو المتشابه، كما تعبدهم من دينه بما لا يعقلون وهو التعبدات.. ومنهم من رجح أنها للعطف وأن الله لم يكلف الخلق بما لا يعلمون، وضعف الأول لأن الله لم ينزل شيئاً من القرآن إلا لينتفع به عباده، ويدل به على معنى أراده، فلو كان المتشابه لا يعلمه غير الله للزمنا، ولا يسوغ لأحد أن يقول: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعلم المتشابه ، فإذا جاز أن يعرفه الرسول مع قوله : " وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللهُ " جاز أن يعرفه الربانيون من صحابته والمفسرون من أمته، ألا ترى أن ابن عباس – رضي الله عنهما -كان يقول : أنا من الراسخين في العلم، ويقول عند قراءة قوله في أصحاب الكهف " مَا يَعْلَمهم إلا قليلُ " : أنا من أولئك القليل"[1]

من هنا تظهر قيمة إدراك المحكم والمتشابه لتفسير كتاب الله عز وجل.

---

[1] البرهان في علوم القرآن 2 /72 – 73 .

المبحث الخامس : قاعدة معرفة معهود الخطاب القرآني

نزل القرآن الكريم بلسان العرب وتحدث بحديثهم وعالج قضاياهم وعبَّر بلغتهم على ما عهد عن الله تعالى في إنزال الكتب وإرسال الرسل "وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَّشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ"[1] وتميز القرآن في خطابه وبيانه وبلاغته بتراكيب معينة وعبارات خاصة، تتبعها العلماء قديماً وحديثاً، ووقوف الناظر في القرآن على هذه التعبيرات يعينه على فهم دقيق معانيها، وقد وقف الطاهر بن عاشور على هذه القاعدة فقال : " على المفسر أن يتعرف عادات القرآن من نظم كلمه، وقد تعرض بعض السلف لشيء منها فعن ابن عباس – رضي الله عنهما : كل كأس في القرآن فالمراد بها الخمر، وذكر ذلك الطبري أيضاً عن الضحاك، وفي صحيح البخاري في تفسير سورة الأنفال قال ابن عيينة: ما سمي الله مطراً في القرآن إلا عذاباً، وتسميه العرب الغيث كما قال الله تعالى : " وَهُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ الْغَيْثَ مِن بَعْدِ مَا قَنَطُوا "[2] وعن ابن عباس – رضي الله عنهما - أن كل ما جاء : يا أيها الناس فالمقصود به أهل مكة المشركون، وقال الجاحظ في البيان والتبيين : في القرآن معان لا تكاد تفترق مثل الصلاة والزكاة والجوع والخوف والجنة والنار والرغبة والرهبة والمهاجرين والأنصار والجن والإنس، قلت: والنفع والضر والسماء والأرض، وذكر صاحب الكشاف وفخر الدين الرازي أن من عادة القرآن أنه ما جاء بوعيد إلا أعقبه بوعد، وما جاء بنذارة إلا أعقبها ببشارة، ويكون ذلك بأسلوب الاستطراد والاعتراض لمناسبة التضاد "[3]

---

[1] الآية رقم (4) من سورة إبراهيم .

[2] الآية رقم (28) من سورة الشورى .

[3] التحرير والتنوير 27/1 .

في ذلك، على أن الذي اتفقوا عليه ولا يمكن أن يختلفوا فيه هو : أنه لا تنافي بين كون القرآن كله محكماً دقيقاً، وبين كونه كله متشابهاً أي يشبه بعضه بعضاً في هذا الإتقان والإحكام، وبين كونه منقسماً إلى ما اتضحت دلالته على مراد الله تعالى وما خفيت دلالته.

ومما يظهر منزلة هذا الباب في الفهم والتفسير أن تدرك أن آية آل عمران وهي قول الله - تعالى - : " هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ... الآية " كانت فارقة بين السلف والخلف في الفهم والتفسير فقد وقف السلف على قوله تعالى: " وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللهُ " وعدوا الواو استئنافيه لمعنى جديد، ورأي الخلف أن الواو العاطفة عطفت الراسخين في العلم على لفظ الجلالة (الله) في العلم بالمتشابه يقول الإمام الزركشي- رحمه الله - في البرهان : " فمنهم من رجح أنها (أي الواو) للاستئناف وأن الوقف على "إِلاَّ اللهُ" وأن الله تعبدهم من كتابه بما لا يعلمون وهو المتشابه، كما تعبدهم من دينه بما لا يعقلون وهو التعبدات.. ومنهم من رجح أنها للعطف وأن الله لم يكلف الخلق بما لا يعلمون، وضعف الأول لأن الله لم ينزل شيئاً من القرآن إلا لينتفع به عباده، ويدل به على معنى أراده، فلو كان المتشابه لا يعلمه غير الله للزمنا، ولا يسوغ لأحد أن يقول: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعلم المتشابه ، فإذا جاز أن يعرفه الرسول مع قوله : " وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللهُ " جاز أن يعرفه الربانيون من صحابته والمفسرون من أمته، ألا ترى أن ابن عباس – رضي الله عنهما -كان يقول : أنا من الراسخين في العلم، ويقول عند قراءة قوله في أصحاب الكهف " مَا يَعْلَمهم إلا قليلُ " : أنا من أولئك القليل"[1]

من هنا تظهر قيمة إدراك المحكم والمتشابه لتفسير كتاب الله عز وجل.

---

[1] البرهان في علوم القرآن 2 /72 – 73 .

المبحث الخامس : قاعدة معرفة معهود الخطاب القرآني

نزل القرآن الكريم بلسان العرب وتحدث بحديثهم وعالج قضاياهم وعبَّر بلغتهم على ما عهد عن الله تعالى في إنزال الكتب وإرسال الرسل "وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَّشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ"[1] وتميز القرآن في خطابه وبيانه وبلاغته بتراكيب معينة وعبارات خاصة، تتبعها العلماء قديماً وحديثاً، ووقوف الناظر في القرآن على هذه التعبيرات يعينه على فهم دقيق معانيها، وقد وقف الطاهر بن عاشور على هذه القاعدة فقال : " على المفسر أن يتعرف عادات القرآن من نظم كلمه، وقد تعرض بعض السلف لشيء منها فعن ابن عباس – رضي الله عنهما : كل كأس في القرآن فالمراد بها الخمر، وذكر ذلك الطبري أيضاً عن الضحاك، وفي صحيح البخاري في تفسير سورة الأنفال قال ابن عيينة: ما سمي الله مطراً في القرآن إلا عذاباً، وتسميه العرب الغيث كما قال الله تعالى : " وَهُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ الْغَيْثَ مِن بَعْدِ مَا قَنَطُوا "[2] وعن ابن عباس – رضي الله عنهما - أن كل ما جاء : يا أيها الناس فالمقصود به أهل مكة المشركون، وقال الجاحظ في البيان والتبيين : في القرآن معان لا تكاد تفترق مثل الصلاة والزكاة والجوع والخوف والجنة والنار والرغبة والرهبة والمهاجرين والأنصار والجن والإنس، قلت: والنفع والضر والسماء والأرض، وذكر صاحب الكشاف وفخر الدين الرازي أن من عادة القرآن أنه ما جاء بوعيد إلا أعقبه بوعد، وما جاء بنذارة إلا أعقبها ببشارة، ويكون ذلك بأسلوب الاستطراد والاعتراض لمناسبة التضاد "[3]

---

[1] الآية رقم (4) من سورة إبراهيم .

[2] الآية رقم (28) من سورة الشورى .

[3] التحرير والتنوير 27/1 .

وفي الكشاف في قوله تعالى : "وأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ إِنِّي كَانَ لِي قَرِينٌ "[1] جيء به ماضياً على عادة الله في أخباره "[2]

وقال فخر الدين الرازي في تفسير قول الله تعالى : " يَوْمَ يَجْمَعُ اللهُ الرُّسُلَ "[3] اعلم أن عادة الله تعالى جارية في هذا الكتاب الكريم أنه إذا ذكر أنواعا كثيرة من الشرائع والتكاليف والأحكام أتبعها إما بالإلهيات، وإما بشرح أحوال الأنبياء، أو بشرح أحوال القيامة ليصير ذلك مؤكدا لما تقدم ذكره من التكاليف والشرائع، فلا جرم لما ذكر فيما تقدم أنواعا كثيرة من الشرائع أتبعها بوصف أحوال القيامة أولاً، ثم ذكر أحوال عيسى . أما وصف أحوال القيامة فهو قوله : (يوم يجمع الله الرسل) [4]

ثم مضى ابن عاشور - رحمه الله - يؤكد على هذه القاعدة من قواعد فهم القرآن الكريم حيث تتبع بنفسه هذا النمط من تعبيرات القرآن فوجده يمضي على طريقة مفردة، ومن هذه التعبيرات التي حصرها ابن عاشور: " كلمة " هؤلاء " إذا لم يجئ بعدها عطف بيان يبين المشار إليهم فإنها يراد بها المشركون من أهل مكة ؛ كقول الله تعالي : " بَلْ مَتَّعْتُ هَؤُلاَءِ وَآبَاءَهُمْ " [5]وقوله : " فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلاَءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ " [6]ومن أساليب القرآن أنه إذا حكى المحاورات والمجاوبات حكاها بلفظ

---

[1] الآية رقم (50) و(51) من سورة الصافات .

[2] الكشاف للزمخشري 1 /1061 .

[3] الآية رقم (109) من سورة المائدة .

[4] التفسير الكبير للفخر الرازي

[5] الآية (29) من سورة الزخرف .

[6] الآية (89) من سورة الأنعام .

قال دون حرف عطف، إلا إذا انتقل من محاورة إلى أخرى "[1] ولا شك أن الوقوف على أسلوب القرآن الكريم وانفراداته يوقف المفسر والقارئ على خير عظيم، ويضع يده على مفاتيح الفهم ووسائل الإدراك .

المبحث السادس : قاعدة معرفة قواعد اللغة العربية

نزل القرآن الكريم بلسان العرب وتميز بخصائص تلك اللغة التي أعلى الله تعالى قدرها وخلد في العالمين ذكرها بل أنزل كتابه الخالد بها، من هنا كان فهم اللغة وقواعدها، ومعرفة أساليبها باباً من أبواب فهم القرآن ومعرفة مقاصده ؛ فإن العربية تميزت بتراكيب معينة عن باقي اللغات، من هنا عني علماء أصول الفقه بالتأكيد على أن فهم اللغة سبيل إلى فهم القرآن، وجعلوا ذلك شرطاً لبلوغ رتبة الاجتهاد قال المرداوي : " اشترط في الفقيه المجتهد أن يكون عارفاً بلغة العرب ؛ لأن الكتاب والسنة عربيان، فيعرف العربية وهي تشمل : اللغة، والنحو، والتصريف، ويعرف علم البلاغة، وهو المعاني، والبيان، والبديع؛ لأنه وإن كان داخلاً في علم العربية إلا أني أردت التصريح بذلك لئلا يظن خروجه عنها، وإنما اعتبر ذلك لأن الكتاب والسنة في الذروة العليا من مراتب الإعجاز فلا بد من معرفته أوضاع العرب بحيث يتمكن من حمل كتاب الله سبحانه وتعالى، وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم على ما هو الراجح من أساليب العرب ومواقع كلامها، ولو كان غيره من المرجوح جائزاً في كلامهم"[2].

ويرى ابن جرير الطبري - رحمه الله - أن اللغة وفهمها شرط لفهم القرآن الكريم ولا يمكن أن يفهم بالتقصير فيها ؛ فيقول وهو يتحدث عن أهمية اللغة : " أول ما نبدأ به من القيل في ذلك الإبانة عن الأسباب التي البداية بها

---

[1] التحرير والتنوير 125/1 .

[2] التحبير شرح التحرير 8 /3876 , وانظر : شرح الكوكب المنير 4 /463-464 , والبحر المحيط 6 /202 .

وفي الكشاف في قوله تعالى : "وأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ إِنِّي كَانَ لِي قَرِينٌ "[1] جيء به ماضياً على عادة الله في أخباره "[2]

وقال فخر الدين الرازي في تفسير قول الله تعالى : " يَوْمَ يَجْمَعُ اللهُ الرُّسُلَ "[3] اعلم أن عادة الله تعالى جارية في هذا الكتاب الكريم أنه إذا ذكر أنواعا كثيرة من الشرائع والتكاليف والأحكام أتبعها إما بالإلهيات، وإما بشرح أحوال الأنبياء، أو بشرح أحوال القيامة ليصير ذلك مؤكدا لما تقدم ذكره من التكاليف والشرائع، فلا جرم لما ذكر فيما تقدم أنواعا كثيرة من الشرائع أتبعها بوصف أحوال القيامة أولاً، ثم ذكر أحوال عيسى . أما وصف أحوال القيامة فهو قوله : (يوم يجمع الله الرسل)[4]

ثم مضى ابن عاشور - رحمه الله - يؤكد على هذه القاعدة من قواعد فهم القرآن الكريم حيث تتبع بنفسه هذا النمط من تعبيرات القرآن فوجده يمضي على طريقة مفردة، ومن هذه التعبيرات التي حصرها ابن عاشور: " كلمة " هؤلاء " إذا لم يجئ بعدها عطف بيان يبين المشار إليهم فإنها يراد بها المشركون من أهل مكة ؛ كقول الله تعالي : " بَلْ مَتَّعْتُ هَؤُلاَءِ وَآبَاءَهُمْ "[5]وقوله : " فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلاَءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ "[6]ومن أساليب القرآن أنه إذا حكى المحاورات والمجاوبات حكاها بلفظ

---

[1] الآية رقم (50) و(51) من سورة الصافات .

[2] الكشاف للزمخشري 1 /1061 .

[3] الآية رقم (109) من سورة المائدة .

[4] التفسير الكبير للفخر الرازي

[5] الآية (29) من سورة الزخرف .

[6] الآية (89) من سورة الأنعام .

قال دون حرف عطف، إلا إذا انتقل من محاورة إلى أخرى "[1] ولا شك أن الوقوف على أسلوب القرآن الكريم وانفراداته يوقف المفسر والقارئ على خير عظيم، ويضع يده على مفاتيح الفهم ووسائل الإدراك .

المبحث السادس : قاعدة معرفة قواعد اللغة العربية

نزل القرآن الكريم بلسان العرب وتميز بخصائص تلك اللغة التي أعلى الله تعالى قدرها وخلد في العالمين ذكرها بل أنزل كتابه الخالد بها، من هنا كان فهم اللغة وقواعدها، ومعرفة أساليبها باباً من أبواب فهم القرآن ومعرفة مقاصده ؛ فإن العربية تميزت بتراكيب معينة عن باقي اللغات، من هنا عني علماء أصول الفقه بالتأكيد على أن فهم اللغة سبيل إلى فهم القرآن، وجعلوا ذلك شرطاً لبلوغ رتبة الاجتهاد قال المرداوي : " اشترط في الفقيه المجتهد أن يكون عارفاً بلغة العرب ؛ لأن الكتاب والسنة عربيان، فيعرف العربية وهي تشمل : اللغة، والنحو، والتصريف، ويعرف علم البلاغة، وهو المعاني، والبيان، والبديع؛ لأنه وإن كان داخلاً في علم العربية إلا أني أردت التصريح بذلك لئلا يظن خروجه عنها، وإنما اعتبر ذلك لأن الكتاب والسنة في الذروة العليا من مراتب الإعجاز فلا بد من معرفته أوضاع العرب بحيث يتمكن من حمل كتاب الله سبحانه وتعالى، وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم على ما هو الراجح من أساليب العرب ومواقع كلامها، ولو كان غيره من المرجوح جائزاً في كلامهم"[2].

ويرى ابن جرير الطبري - رحمه الله - أن اللغة وفهمها شرط لفهم القرآن الكريم ولا يمكن أن يفهم بالتقصير فيها ؛ فيقول وهو يتحدث عن أهمية اللغة : " أول ما نبدأ به من القيل في ذلك الإبانة عن الأسباب التي البداية بها

---

[1] التحرير والتنوير 125/1 .

[2] التحبير شرح التحرير 8 /3876 , وانظر : شرح الكوكب المنير 4 /463-464 , والبحر المحيط 6 /202 .

أولى وتقديمها على ما عداها أحرى وذلك البيان عما في آي القرآن من المعاني التي من قبلها يدخل اللبس على من لم يعان برياضة العلوم العربية، ولم تستحكم معرفته بتصاريف وجوه منطق الألسن السليقة الطبيعية "[1] فتعلم العربية أمر لابد منه لفهم المراد من القرآن الكريم إذ كيف يفهم الخطاب من لا يدرك خصائص لغته، ولم يتعرف مزايا بيانه، وعلى قدر تفاوت الناس في فهم خصائص العربية تتفاوت فهومهم وعلومهم بالقرآن الكريم، ولا يقصد بالعربية مفردات ألفاظ فحسب أو التراكيب فقط أو البيان والمعاني والأساليب، إنما نعني جميع ذلك وغيره مما له صلة ببيان القرآن وإيضاح مراده .

إن القرآن كلام عربي فكانت قواعد العربية طريقاً لفهم معانيه، وبدون ذلك يقع الغلط وسوء الفهم لمن ليس بعربي بالسليقة، ونعني بقواعد العربية مجموع علوم اللسان العربي ؛ وهي : متن اللغة والتصريف والنحو والمعاني والبيان، ومن وراء ذلك استعمال العرب المتبع في أساليبهم في خطبهم وأشعارهم وتراكيب بلغائهم، ويدخل في ذلك ما يجري مجرى التمثيل والاستئناس للتفسير من أفهام أهل اللسان أنفسهم لمعاني آيات غير واضحة الدلالة عند غيرهم .

وقد أكد الإمام الزمخشري على ضرورة علمي المعاني والبيان لفهم القرآن فقال في مقدمة تفسيره : " علم التفسير الذي لا يتم لتعاطيه وإطالة النظر فيه كل ذي علم، فالفقيه وإن برز على الأقران في علم الفتاوى والأحكام والمتكلم وإن بز أهل الدنيا في صناعة الكلام، وحافظ القصص والأخبار وإن كان من ابن القِرِّية أحفظ، والواعظ وإن كان من الحسن البصري أوعظ، والنحوي وإن كان أنحى من سيبويه، واللغوي وإن يملك اللغات بقوة لحييه، لا

---

[1] جامع البيان للطبري 1/المقدمة .

يتصدى منهم أحد لسلوك تلك الطرائق ولا يغوص على شيء من تلك الحقائق إلا رجل قد برع في علمين مختصين بالقرآن وهما: علما البيان والمعاني "[1]

وكذلك صاحب المفتاح يؤكد على أهمية علم المعاني والبيان لفهم القرآن بقوله: " لا أعلم في باب التفسير بعد علم الأصول أقرأ على المرء لمراد الله تعالى من علمي المعاني والبيان، ولا أعون على تعاطي تأويل متشـــابهاته، ولا أنفع في درك لطائف نكته وأسراره، ولا أكشف للقناع عن وجه إعجازه، ولكم آية من آيات القرآن تراها قد ضيمت حقها واستلبت ماءها ورونقها أن وقعت إلى من ليسوا من أهل هذا العلم، فأخذوا بها في مآخذ مردودة وحملوها على محامل غير مقصودة، ولا تجد مصلحاً وضع القرآن نصب عينيه في إصلاحه إلا وربط ذلك بكون اللغة هي وسيلة فهمه للقرآن وإدراك مراميه "[2] ولعل في كلام الأستاذ محمد عبده ما يؤيد ذلك إذ يؤكد - رحمه الله - ذلك بقوله : " بقاء الإسلام لا يكون إلا بفهم القرآن فهماً صحيحاً ولا بقاء لفهم القرآن إلا بحياة اللغة العربية فإن كان باقياً في بعض الأعاجم فإنما بقاؤه بوجود بعض العلماء العارفين من التفسير ما يكفي لرد الشبهات عن القرآن عندهم، وببقاء ثقة العامة بهم، فهم ربما يقولونه تقليداً لهم فيه، أو بعدم عروض الشبه لهم من دعاة الأديان الأخرى مع تأثير الوراثة والتقليد من قبيل ما يسمى في العلم الطبيعي بحركة الاستمرار، ولهذا اتفق علماء الإسلام من العرب والعجم على حفظ اللغة العربية ونشرها وكان العلم والدين في أوج القوة بحياة اللغة العربية "[3]

وخلاصة القول : أن معرفة العربية ومفرداتها وأساليبها يعين القارئ والمفسر على الفهم الصحيح ويوضح أمامه الرؤية التي يتغياها من القرآن الكريم.

---

[1] الكشاف 1 /15-16 .

[2] مفتاح العلوم للسكاكي / 91 .

[3] تفسير المنار 1 /24 – 25 وانظر : 1 /20 .

المبحث السابع: القاعدة السابعة فهم حقائق الألفاظ المفردة

لا ينكر إنسان أن القرآن نزل بلسان العرب ولغتهم واستخدم ألفاظهم وتعبيراتهم، وصور أدق تصوير وأرقاه ما يريده من حكم وآداب وقيم ومثل، كما أنه من المسلم أن اللغة - أي لغة - تشبه الكائن الحي في نموه وتطوره وارتقائه من طور إلى طور ومن مرحلة إلى مرحلة، وهذا كلام واسع الفصول طويل الأكمام والذيول، يدركه من ينظر في كتب اللغة وفقهها معرفة وثقافة، ويعايشه من يرصد تلك الظاهرة حركة وواقعا، و للألفاظ المفردة دلالات قد تختلف تقترب أو تبتعد من عصر إلى عصر ومن زمان إلى زمان، وحتى يفهم المفسر للقرآن مدلولاته فهما صحيحا صائبا عليه أن يدرك زمن نزول هذه الألفاظ المفردة ودلالاتها الآنية واستخداماتها في عصر النزول، فدلالة كل المفردات اللغوية لا تكون على طول المدى دلالة واحدة لا تتغير ولا تتطور وإنما تتغير دلالة بعضها شيئا فشيئا من عصر إلى عصر ومن بيئة إلى بيئة في نفس العصر وذات الزمان، ووصول المتعامل مع القرآن إلى المعنى الدلالي الأصيل الذي نزلت المفردة القرآنية عليه وقت نزولها يعينه على الفهم الصائب والإدراك السليم، والمدرسة البيانية حاولت أن تدرس القرآن عبر مراحل منها دراسة المفردة في زمان نزولها ثم دراستها في طول القرآن كله ثم دراستها في السياق القرآني، حتى يكون فهم المفسر أقرب ما يكون إلى مقصود القرآن ؛ وقد عرض الأستاذ محمد عبده – رحمه الله – لهذه الجزئية وأثرها في فهم القرآن الكريم، فذكر عند حديثه عن مراتب التفسير وأنها متعددة : أن أعلى مرتبة من مراتب التفسير لا تتم إلا بأمور منها: " فهم حقائق الألفاظ المفردة التي أودعها القرآن بحيث يحقق للمفسر ذلك من استعمالات أهل اللغة غير مكتف بقول فلان وفهم فلان ؛ فإن كثيرا من الألفاظ كانت تستعمل في زمن النزول لمعان ثم غلبت على غيرها بعد ذلك بزمن قريب أو بعيد من ذلك لفظ التأويل اشتهر

بمعنى التفسير مطلقا أو على وجه الخصوص ولكنه جاء في القرآن بمعان أخرى كقوله تعالى: " هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله يقول الذين نســـوه من قبل قد جاءت رسل ربنا بالحق "[1] فما هذا التأويل ؟ يجب على من يريد الفهم الصحيح أن يتتبع الاصطلاحات التي حدثت في الملة ليفرق بينها وبين ما ورد في الكتاب؛ فكثيرا ما يفسر المفسرون كلمات القرآن بالاصطلاحات التي حدثت في الملة بعد القرون الأولى فعلى المدقق أن يفسر القرآن بحسب المعاني التي كانت مستعملة في عصر نزوله، والأحسن أن يفهم اللفظ من القرآن نفسه بأن يجمع ما تكرر في مواضع منه وينظر فيه فربما استعمل بمعان مختلفة كلفظ " الهداية " وغيره، ويحقق كيف يتفق معناه مع جملة معنى الآية فيعرف المعنى المطلوب من بين معانيه، وقد قالوا: إن القرآن يفسر بعضه بعضا، وإن أفضل قرينة تعين على حقيقة معنى اللفظ موافقته لما سيق له من القول، واتفاقه مع جملة المعنى، وائتلافه مع القصد الذي جاء له الكتاب بجملته "[2]

ولا يخفى أن هذا الكلام في غاية البيان عن ضرورة دراسة المفردة في عصر نزولها واستخدامها الأول ودراستها من خلال دورانها في القرآن الكريم فقد ترد المفردة في مواطن متعددة بمعان متعددة كما سبق في كلام الشيخ – رحمه الله – وكما هو واقع ملاحظ فلفظة : " خير " مثلا الواردة في أكثر من موطن وردت في كل موطن بمعنى فقد وردت في سورة البقرة في قوله تعالى: " كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقا على المتقين"[3] وهي تعني ما يتركه المتوفى من مال ومتاع ونحوه، ووردت في سورة القصص في قوله – تعالى - : " رب إني لما أنزلت

---

[1] من الآية (53) من سورة الأعراف .

[2] تفسير المنار 1 /19 – 20 .

[3] الآية رقم (180) من سورة البقرة .

إلي من خير فقير "[1] بمعنى الطعام والشراب، ووردت في سورة " ص " في قول الله تعالى : " إني أحببت حب الخير عن ذكر ربي حتى توارت بالحجاب "[2] بمعنى الخيل التي شغل بها سليمان- عليه السلام - عن الصلاة وفي سورة العاديات في قول الله تعالى : " وإنه لحب الخير لشديد "[3] بمعنى المال، وهكذا تتعدد المعاني المرادة من اللفظة القرآنية حسب السياق الذي ترد فيه، ووعي المفسر والقارئ والمتعامل مع القرآن بهذه القاعدة يعينه على إدراك مراد الله عز وجل، ويبعده عن الوقوع في الخطأ والزلل .

المبحث الثامن : قاعدة معرفة علم أحوال البشر

يقصد بعلم أحوال البشر: العلم الذي يتناول طبائع الناس عامة وأطوارهم وأدوارهم واختلافهم؛ فإنه يعرض للخالف ما عرض للسالف ويمضي على اللاحق ما مضى على السابق، والتاريخ كما يقولون : يعيد نفسه والسعيد من وعظ بغيره والشقي من وعظ بنفسه.

والمتتبع للقرآن الكريم يجده مليئاً بذكر قصص السابقين، ويصور أسباب بقائهم أو فنائهم وعوامل قوتهم أو ضعفهم، ووقوف المفسر على هذه المعرفة يعطيه قدرة على الوصول إلى مكنون القرآن الكريم، وهذه القاعدة تعني بدراسة أحوال الإنسان بصفة عامة وذلك يتيح للمفسر أن يصل إلى المعنى القرآني بوضوح وجلاء، وهذا ما يسميه الأصوليون " فقه النفس " ويشترطونه لبلوغ رتبة الاجتهاد قال الأبياري ـ رحمه الله ـ : " ثم يشترط وراء ذلك كله فقه

---

[1] الآية رقم (24) من سورة القصص .

[2] الآية رقم (32) من سورة " ص " .

[3] الآية رقم (8) من سورة العاديات .

النفس، فهو رأس مال المجتهد "[1] وقد تناول الأستاذ محمد عبده هذا في حديثه عن الأمور التي لا يتم الوصول إلى أعلى مراتب التفسير إلا بها فذكر أن من ذلك علم أحوال البشر، ذلك أن الله تعالى أنزل هذا الكتاب وجعله آخر الكتب وبين فيه ما لم يبينه في غيره، بيَّن فيه كثيراً من أحوال الخلق وطبائعهم والسنن الإلهية في البشر، وقص علينا أحسن القصص عن الأمم وسيرها الموافقة لسنن من قبلها، فلابد للناظر في هذا الكتاب من النظر في أحوال البشر في أطوارهم وأدوارهم واختلاف أحوالهم من قوة وضعف وعز وذل وعلم وجهل وإيمان وكفر[2].

ويقول الأستاذ - رحمه الله - : " أنا لا أعقل كيف يمكن لأحد أن يفسر قوله تعالى : " كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ " [3] وهو لا يعرف أحوال البشر وكيف اتحدوا ؟ وكيف تفرقوا ؟ وما معني الوحدة التي كانوا عليها ؟ وهل كانت نافعة أو ضارة ؟ وماذا كان من آثار بعثة النبيين فيهم؟ لقد أجمل القرآن الكلام عن الأمم وعن السنن الإلهية، وعن آياته في السماوات والأرض وفي الآفاق والأنفس، وهو إجمال صادر عمن أحاط بكل شيء علماً، وأمرنا بالنظر والتفكر والسير في الأرض؛ لتفهم إجماله بالتفصيل الذي يزيدنا ارتقاء وكمالاً ولو اكتفينا من علم الكون بنظرة في ظاهره لكنا كمن يعتبر الكتاب بلون جلده لا بما حواه من علم وحكمه "[4] .

---

[1] التحقيق والبيان للأبياري 4 / 547 وانظر : التحبير 8 / 3870 , وشرح الكوكب المنير 460/4 .

[2] انظر تفسير المنار 1 /21 بتصرف يسير .

[3] الآية رقم (213) من سورة البقرة .

[4] تفسير المنار 1 / 20 – 21 .

بهذا الوضوح والجلاء بين الأستاذ الإمام - رحمه الله - مدى أهمية دراسة أحوال الناس وأدوارهم ومنشيء حياتهم ؛ حتى تعطى صورة صادقة عن القرآن الذي نزل لصلاحهم وكشف أدوائهم ، ولا شك أن إدراك المفسر لهذه المعطيات يوسع مداركه ويقوي نظره إلى الكتاب، ويجعل أخذه أخذاً عاقلاً مبنياً على فقه للنفس البشرية وادراكٍ لطبائعها وأحوالها .

الخـــاتمـــة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، خاتم الأنبياء وسيد المرسلين، وبعد :

فما من أمر له بداية إلا كانت له نهاية، وهذه سنة كونية وضرورة حتمية، لذا كانت هذه الخاتمة التي أتم بها هذا البحث الذي عنوانه : " القواعد الأصولية لضبط الاختلاف في فهم النص القرآني " وحيث قد أتيت على نهايته مع ما بذلته من جهد قاصر فإليكم أهم الأفكار والنتائج التي أستخلصها منه :

1 - أن من ينكر فهم النص بناءً على الواقع يعدون ذلك نسخاً بشرياً لنص إلاهي بدعوى تغيّر الواقع، والنسخ قد انقطع بانقطاع الوحي، أو أنه تحريف لحكم الله وتبديله . أما الآخرون فيقولون : الواقع يكشف دلالات مخفية في النص، ويظهر بعض مضمراته التي يكتشفها القارئ في الواقع نفسه، خارج إطار حلقة النص، ويتكاؤن على : تحقيق المناط عند الأصوليين فهو فقه المحل والواقع .

2 - أن تحقيق المناط في واقعه ليس وسيلة لفهم الحكم من النص، وإنما هو تطبيق للحكم على الواقع، فإذا حصل اختلاف فيه فهو اختلاف في مناط الحكم، وأما الحكم فمتفق عليه ؛ كاختلاف القضاة في تحديد مقدار النفقة الواجبة عليه لمن تلزمه نفقتهم .

3 - أن فهم النص على قسمين ؛ قسم مطلوب من كافة الناس، وهو فهم ضروري لممارسة العمل بالنصوص العامة ؛ لأن الشريعة نزلت للإفهام، وقسم لا يتمكن منه إلا من يملك آلات الاجتهاد وهم المجتهدون .

4 - أن التفسير الجديد للنص الموافق للواقع لا يمكن أن يكون معارضاً للتفسير والفهم السابق الذي فهمه السلف ؛ وإنما يكون من قبيل اختلاف التنوع وهذا في نصوص الأخبار غالباً، أو اختلاف الزمان أو المكان أو العرف المؤثر في الفتوى، أو اختلاف الأحوال، فالنص والحكم لم يختلف وإنما الذي اختلف مناطه، فهذا من قبيل تغير الفتوى لا تغير الحكم لتغير المناط .

5 - أن من مدلولات نصوص الآيات التي فهمناها ولم يكن السابقون قد وقفوا عليها وأدركوها، وإنما أدركوا منها مدلولات أخرى تتناسب مع واقعهم ولا تتعارض مع ما أدركناه ؛ كإدراكنا من قول الله عز وجل : (ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقاً حرجاً كأنما يصّعد في السماء الآية)[1] أن الذي يصّعَد إلى الأعلى يقل الأكسجين عنده فيضيق صدره لقلة الأكسجين يتنفسه ليحيا، وهذا لم يكن مدركاً عند السابقين، وحصول ذلك غالباً إنما يكون في نصوص الأخبار لا نصوص الأحكام .

6 - أن النصوص التي اتفق الصحابة – رضي الله عنهم – على فهمها وحملها على مدلول معين لا يسوغ الاجتهاد في إدراك معناها ومحاولة فهمها، بل يتعين حملها على المعنى الذي فهمه الصحابة – رضي الله عنهم – لأن الإجماع معصوم، أما النصوص التي اختلفوا في فهمها، فمنهم من حملها على معنى، وحملها الآخرون على معنى آخر، فإنه يسوغ الاجتهاد في إدراك معناها ؛ لأن كل واحد من أقوال الصحابة – رضي الله عنهم – في معناها

---

[1] جزء من الآية رقم (125) من سورة الأنعام .

ليس قاطعاً ولا معصوماً، لكن ليس للمجتهد بعدهم أن يخرج عن أقوالهم ؛ لأن الحق لا يعدوهم، فالحق قطعاً في أحد هذه الأقوال التي قالوها ؛ فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : (لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم إلى أن تقوم الساعة) [1] ففي كل عصر توجد طائفة تقول الحق وتظهره، ومن ذلك عصـــر الصحابة – رضي الله عنهم – فلا يخرج الحق عن أحد أقوالهم .

7 ـ أن النوازل التي لم تكن موجودة في عصر الصحابة – رضي الله عنهم – فدلالة النص عليها ليست صريحة بل بنوع من الاجتهاد، فإن أجمع الذين نزلت بهم تلك النازلة على حكمها لم يسغ لمن بعدهم أن يخالفهم، فقولهم قاطع في الدلالة على الحكم ومعصوم من الخطأ، وإن اختلفوا ساغ لمن بعدهم أن يجتهد في ترجيح قولٍ من أقوالهم ؛ لأن الحق لا يعدوهم .

هذه أهم ما توصلت إليه من نتائج وأفكار، آمل أن يكون بحثي قد ساهم في تجلية الموضوع، وساعد في تتبع بعض الدقائق واللطائف المتعلقة بمفردات البحث، وأن ينفع به من اطلع عليه، ولا أدعي العصمة والكمال، فما كان فيه من صواب فمن الله وحده، وله الفضل والمنة، وما فيه من خلل أو قصور فهذه سنة الله في خلقه، أســـأله عز وجل العفو والمغفرة، وصلى الله وســـلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين .

---

[1] أخرجه مسلم رقم : (247) في الإيمان باب نزول عيسى بن مريم ورقم (1920) , وأبو داوود رقم (4252) في الفتن باب ذكر الفتن ودلائلها , وابن ماجة رقم (10) , وأحمد في المسند 5 /278 – 279 , والحاكم 4 /449- 450 , والبيهقي 10 /118-119 .